محاضرات في الأنظمة الدستورية المقارنة

الأستاذة نادية جامع
أستاذة بكلية العلوم القانونية والسياسية
جامعة ابن طفيل بالقنيطرة

-ماهية مبدأ الفصل بين السلطات

وجب التطرق هنا إلى مفهوم الفصل بين السلطات، من خلال الرجوع إلى نشأة مفهوم الفصل بين السلطات على أن نتعرف على المبررات والانتقادات التي وجهت له بعد ذلك.

المطلب الأول: نشأة مبدأ فصل السلط

يعد مبدأ الفصل بين السلطات واحدا من أهم المبادئ الدستورية التي قامت عليها الأنظمة الديمقراطية المعاصرة، والتي تقوم على فكرة منع استئثار أي سلطة من السلطات الثلاث تشريعية كانت أو تنفيذية أو قضائية، بالصلاحيات المقررة لها أو لسلطة محددة بذاتها.

لمبدأ الفصل بين السلطات معنيين سياسي و قانوني:

ـالمعنى السياسي يقصد به توزيع اختصاصات الدولة على السلطات الثلاثة وعدم جمع السلطات وتركيزها في يد شخص واحد وهيئة واحدة منعا للاستبداد وبهذا المعنى يعتبر قاعدة من قواعد السياسة .

-المعنى القانوني فيتعلق بطبيعة العلاقة بين السلطات المختلفة، والمجسدة في الدساتير، بهذا تنقسم النظم إلى نظم رئاسية ونظم برلمانية ونظم وسط بين الرئاسي والبرلماني.

ولفهم هذا المبدأ بشكل أعمق سنتعرف على التطورات التاريخية له، ثم على مرتكزاته.

1-مراحل نشأة المبدأ

على صعيد التطور التاريخي لمبدأ الفصل بين السلطات، يمكننا القول بأنه كمضمون وفلسفة سياسية، يعود إلى العصر اليوناني وقد انتقل إلى الميدان التطبيقي بعد ذلك في الفكر الحديث خاصة على إثر الثورتين الأمريكية والفرنسية لينادي به مجموعة من المفكرين ,

-في الفكر السياسي القديم

يتفق أغلب الباحثين على أن فكرة تنظيم الحكم والسلطات العامة فكرة قديمة بدأت مع الفكر السياسي اليوناني. حيث عاشت اليونان فترات حكم متقلبة بين الاستبداد والديمقراطية،

أهم رواد الفكر السياسي اليوناني الذين نادوا بأهمية توزيع الوظائف في الدولة كان هناك كل من أفلاطون وأرسطو:

- **أفلاطون :** أكد بأن وظائف الدولة يجب أن توزع بين هيئات مختلفة بالتوازن والتساوي حتى لا تنفرد هيئة واحدة بالحكم وتمس حقوق وحريات الشعب، ولتجنب فصل وظائف وهيئات الدولة، على أن تتعاون بينها وتراقب بعضها البعض

ودعوته كانت لتقسيم وظائف الدولة حسب طبيعتها القانونية إلى ست وظائف وهي:

1. مجلس السيادة ويتألف من عشرة أعضاء ويهيمن على مختلف شؤون الدولة.
2. جمعية تضم كبار الحكماء والمشرعين ووظيفتها حماية الدستور من عبث الحكام والإشراف على سلامة تطبيقه.
3. مجلس شيوخ منتخب من الشعب مهمته تشريع القوانين.

4. هيئة بوليس للمحافظة على الأمن في الداخل وهيئة جيش للدفاع عن الحدود الخارجية للدولة.
5. هيئة تعليمية وأخرى تنفيذية لإدارة مختلف الخدمات في الدولة.
6. هيئة قضائية تتألف من عدة محاكم على مختلف الدرجات للفصل في النزاعات بأنواعها.

أفلاطون يرى أن تقسيم وظائف الدولة يمنع الاستبداد بالسلطة، كما يمنع وقوع الاضطرابات والثورات للتمرد على ذلك الاستبداد.

- **أرسطو** : قسم وظائف الدولة إلى ثلاث وظائف:

-هيئة تشريعية للدولة من اختصاص الجمعية العامة،

-هيئة تنفيذية بها وظيفة الأمر والتي يقوم بها اشخاص يتم تعينهم من جمعية الشعب،

-هيئة قضائية تسند إلي جهات قضائية.

على أن تتولى كل هيئة وظيفتها مستقلة عن الهيئات الأخرى مع ضرورة قيام التعاون فيما بينها من أجل تحقيق المصلحة العامة.